- دور المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة

تعريف المجتمع المدني

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة .استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

- يضم المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.

-

- مع تطور مفهوم المجتمع المدني، حققت المنظمات غير الحكومية نقلة نوعية، في ضوء التحديات والمستجدات العالمية والإقليمية، وعلى إثر توصيات المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات من القرن الماضي، وتميزت بمشاركة واسعة للمنظمات المدنية من مختلف أنحاء العالم، وعبر ما يعرف بمنتدى المنظمات غير الحكومية، في موازاة المؤتمرات الحكومية .

- ومن أهم هذه المؤتمرات، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وحقوق الإنسان ، والمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية، المنتدى الاجتماعي العالمي و اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة،....،المنتدى الدولي حول الهجرة و التنمية.

- الحركة الشاملة للشعوب حول الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان *نظمت يومي 8 و9 دجنبر 2018 ، مؤتمرا دوليا بمراكش حول موضوع حقوق الإنسان للجميع وفي كل مكان على هامش الدورة 11 للمنتدى العالمي للهجرات والتنمية والتوقيع من طرف الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية .*

- المجتمع المدني في العالم العربي

- بدأت مؤسسات المجتمع المدني في الظهور في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية، وكذلك الجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات التي تشكل مؤسسات المجتمع المدني. الرائد في هذا المجال كانت مصر و تونس.

- و لكن العالم العربي لم يشهد ثورة حقيقية في إنشاء وتشكيل الجمعيات والنوادي الثقافية وغيرها من المؤسسات المجتمعية الا ابتداء من أواسط القرن العشرين (الستينيات والسبعينيات)، ويعود السبب في ذلك إلى حالة الانفتاح الفكري والثقافي التي بدأت تغزو العالم العربي كنتيجة للتجاذبات الأيديولوجية والصراعات الفكرية التي شهدتها المنطقة .
-
-

- وكنتاج لطبيعة الأنظمة في العالم العربي، نجد بأن هناك تبايناً واضحاً في الوضع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية:
- ـ بعض الدساتير عمدت إلى إجازة الحق في تشكيل المنظمات الغير الحكومية دون الانتقاص من الصفة القانونية لهذه المؤسسات،
- ـ دساتير أخرى أعطت الحق في تشكيل المنظمات المدنية ولكن بشكل مقيد من السلطة التنفيذية ،
- ـ ومن جانب آخر نجد أن بعض الدول لا تسمح بتشكيل المؤسسات الأهلية بشكل مطلق.
- و لكن هذا لم يحل :
- ـ 1 دون اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل القمة العربية لجامعة الدول العربية، في تاريخ 23 ماي 2004 بتونس، و الذي دخل حيز التنفيذ في 16 مارس 2008.

- يتكون الميثاق من ديباجة و73 مادة.

تنص المادة24 على حق كل مواطن في"حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها"، كما تم إدارج هذا الحق ضمن المادة 37 إلى جانب حق الأفراد في حرية تكوين النقابات المهنية والانضمام إليها .

- 2- مع ازدياد نضج المجتمع المدني،واتساع اهتماماته و ازدياد مصداقيته، باتت الحكومات تسعى إلى توظيف خبرات منظمات المجتمع المدني لمعرفتها المحلية لاحتياجات الناس والإصلاحات المطلوبة.

- و أصبحت بالتالي قوة مؤثرة على الأرض لا بد للحكومات أن تأخذها بعين الاعتبار.

- الميثاق يعتبر أن للمجتمع المدني دورا في تنفيذه

• الديباجة وثلاث فقرات إضافة الى الفقرة المتعلقة بالتنفيذ تقر بدور المجتمع المدني في تطبيق الميثاق

- بيوت خبرة وطنية
- **الديباجة**

- ي) نهج تعبئة المجتمع بأسره- يعزز الاتفاق العالمي إقامة شراكات واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل معالجة مسائل الهجرة بجميع أبعادها من خلال **إشراك المهاجرين والمغتربين** والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والبرلمانيين والنقابات العمالية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ووسائط الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين في **إدارة الهجرة** .

- **الهدف 2: تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي: *التدابير الاحتياطية***
- ج) إنشاء أو تعزيز آليات لرصد تطور المخاطر والتهديدات التي قد تتسبب بحركات الهجرة أو تؤثر عليها والتنبؤ بوقوعها، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وإعداد إجراءات ومجموعات أدوات لحالات الطوارئ، والقيام بعمليات في حالات الطوارئ ودعم التعافي بعد حالات الطوارئ، بالتعاون الو ثيق مع الدول الأخرى والسلطات الوطنية والمحلية المعنية ومؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الوطنية، ودعماً لها.

- **الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة**
- ه) القيام بحملات إعلامية متعددة اللغات ومستجيبة للاعتبارات الجنسانية ومستندة إلي الأدلة وتنظيم مناسبات للتوعية وتوفير التدريب الإرشادي في بلدان الأصل قبل المغادرة، بالتعاون مع السلطات المحلية، والبعثات القنصلية والدبلوماسية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمجتمع المدني، من أجل تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وكذلك من أجل تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية وغير الآمنة .

- **الهدف 12: تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب**
- ج) إنشاء آليات إحالة مراعية للمنظور الجنساني ومراعية لاحتياجات الطفل، بما يشمل تحسين تدابير الفحص والتقييمات الفردية على الحدود وأماكن الوصول الأولى، وذلك عن طريق تطبيق إجراءات تشغيل موحدة توضع بالتنسيق مع السلطات المحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.
-
- بعد الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

- **التنفيذ**

- في فقرة طويلة متعلقة بالتنفيذ:

- يستلزم تنفيذ الاتفاق العالمي تنفيذاً فعالاً تظافر جهودنا على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك ضمان الانسجام ضمن منظومة الأمم المتحدة .
- وسننفذ الاتفاق العالمي بالتعاون والشراكة مع المهاجرين والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامي التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في إنجازها:

١ـ جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأ ساس للسياسات القائمة على الأدلة.

٢ـ تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي.

٣- تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.

٦- تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.

٨- إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.

- ١٥- تيسيرحصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
- ١٦- تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
- ١٧- القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامّة عن الهجرة.
- ١٩- خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

٢٠ تشجيع إرسال التحويالات المالية و تيسير الاندماج المالي للمهاجرين.

- ٢١التعاون على تيسيرعودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما

•

• المنظمات غير الحكومية المغربية المهتمة بمسألة الهجرة

Associations œuvrant dans le domaine de l'immigration au Maroc, février 2016.

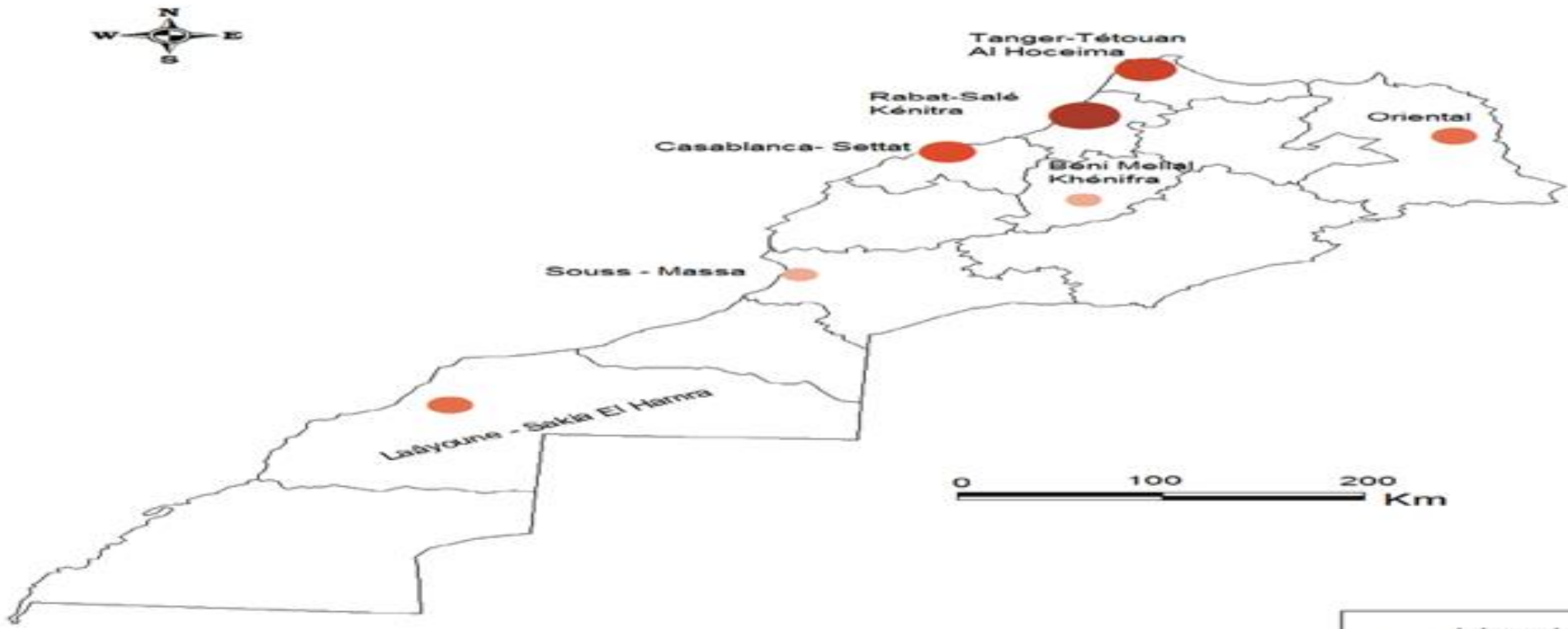

Réalisée par l'équipe de l'ORMES d'après les données du Ministère chargé des marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration.

- **جمعيات أجنبية: تم تسوية وضعيات24 جمعية للمهاجرين.**

- ـ "جمعية اللاجئين الكونغوليين في المغرب".
- ـ "مجلس المهاجرين جنوب الصحراء في المغرب".
- ـ "اللاجئون بلا حدود".

ـ "اتحاد طلاب جنوب الصحراء في المغرب" ـ

ـ جمعية النساء المهاجرات من جنوب الصحراء في المغرب) ؛

- ـ تجمع اللاجئين الإيفواريين في المغرب).
- ـ تجمع المهاجرين من جنوب الصحراء في المغرب ؛
- ـ صوت المهاجرات في المغرب ؛.....

- على المستوى النقابي ، تم إنشاء فرع للمهاجرين في المغرب من طرف المنظمة الديموقراطية للشغل.
-

- أهم مرجعيات العمل الجمعوي:

- فيما يخص السياسة الداخلية: نقطة تحول مهمة منذ سبتمبر 2013 إثر صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ((CNDHالمسمى "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة قي مجال اللجوء والهجرة"
- "الذي أثار عملية إصلاح تشريعي واستراتيجية وطنية جديدة للهجرة و اللجوء تعتمد مقاربة حقوقية كبديل عن السياسة السابقة التي كانت تتبنى المقاربة الأمنية.
- الدستور المغربي: مناهضة التمييز و ضمان حقوق المهاجرين بما فيها حق المشاركة السياسية(البند 30)

- المرجعيات الدولية: جميع المواثيق التي وقعها المغرب و على رأسها:
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين و أسرهم التي تقدم الجمعيات المغربية تقريرا موازيا عنها و
- الميثاق الدولي من أجل هجرة آمنة و منظمة و منتظمة التي صادق عليه المغرب و احتضن مؤتمره الذي عقد في مراكش:

- **الأنشطة المنجزة و هي** أنشطة متعددة:

- تقديم الخدمات
- أنشطة لها ارتباط بحقوق الإنسان و المرافعة
- أنشطة القرب
- حملات تحسيسية
- إدماج الشباب و تأطير القاصرين
- أنشطة البحث
- لكن الملاحظ أن الكثير من الجمعيات التي تشكل عينة البحث توفق بين عدد من هذه الأنشطة.
-

-

- **أنشطة لها ارتباط بحقوق الإنسان و المرافعة**
- هناك الكثير من الجمعيات في المغرب التي تقوم بأنشطة لها ارتباط بحقوق الإنسان و المرافعة: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH)، شبكة جمعيات شمال المغرب للتنمية والتضامن (طنجة)، مجموعة مناهضة العنصرية للمؤازرة و الدفاع عن الأجانب و المهاجرين (GADEM)، جمعية بني يزناسن للثقافة والتنمية والتضامن(ABCDS)

- كذلك، ينشط الفاعلون الجمعويون العاملون في مجال حقوق المهاجرين في كل من بلدان الإقامة والمغرب. وقد تم إنشاء عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من قبل مهاجرين مغاربة في مختلف البلدان المستقبلة، ولكن عدد هذه الجمعيات يظل يصعب التحديد. بعض هذه الجمعيات تتميز بأنشطتها ونضالاتها كجمعية العمال المغاربة بفرنسا (ATMF) و جمعية العمال المهاجرين المغاربة في اسبانيا (ATIME) والمركز الأورومتوسطي للهجرة والتنمية (EMCEMO) في هولندا.

المختبرات في مجال البحث حول الهجرة. 12
موزعين على أهم الجامعات المغربية

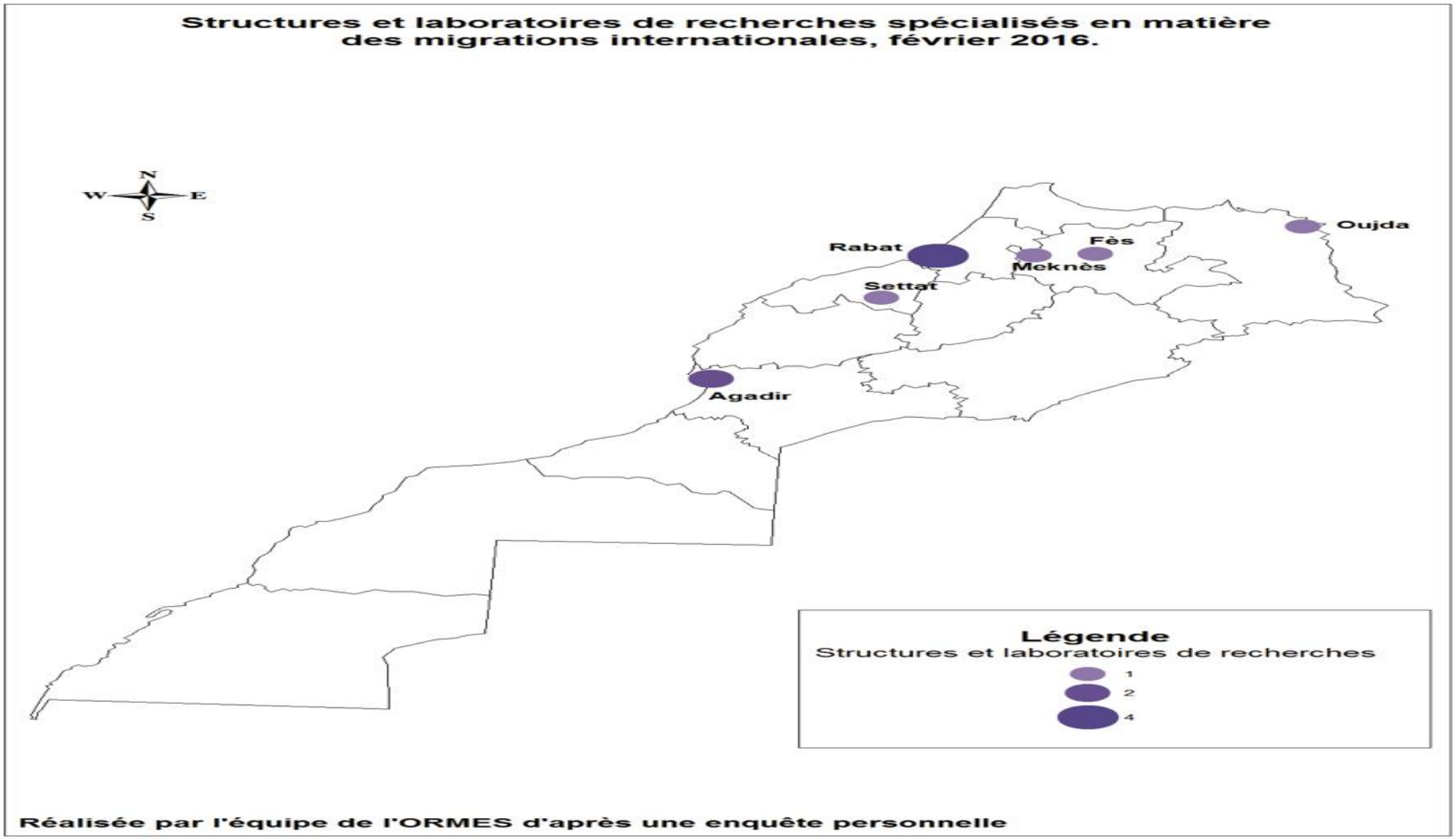

- الشراكة
- منذ إطلاق سياسة الهجرة المغربية ، اتخذت هذه المشاركة أشكالًا مؤسسية. في كل اللجان المحلية التي عالجت حالات تسوية وضعيات المهاجرين، كان هناك ممثلان عن جمعيات المهاجرين أو المجتمع المدني المغربي.

- ممثلون عن المجتمع المدني المغربي وجمعيات المهاجرين شاركوا في أشغال لجنة الاستئناف الوطنية.

- يعتمد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على نهج تشاركي وتقدمي.

- ولإشراك المجتمع المدني في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تم عقد عدة اتفاقيات للشراكة مع العديد من الجمعيات الحاملة لمشاريع تهم مختلف محاور الاندماج الفعلي للمهاجرين وأسرهم .
-

حصيلة الشراكة مع الوزارة لسنتي 2017 و 2018

مجالات الشراكة	عدد المشاريع	قيمة المساعدة المالية بالدرهم
الاندماج التربوي للمهاجرين و اللاجـئين	81	4.565.500
الاندماج الثقافي ،الشباب و الترفيه	38	1.779.000
المساعدة الإنسانية للمهاجرين و اللاجئين	20	1.251.500
المخيمات الصيفية	15	1.294.000
المجموع	150	8.890.000

Les associations partenaires du Ministère Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la migration au titre de l'année 2014-2015

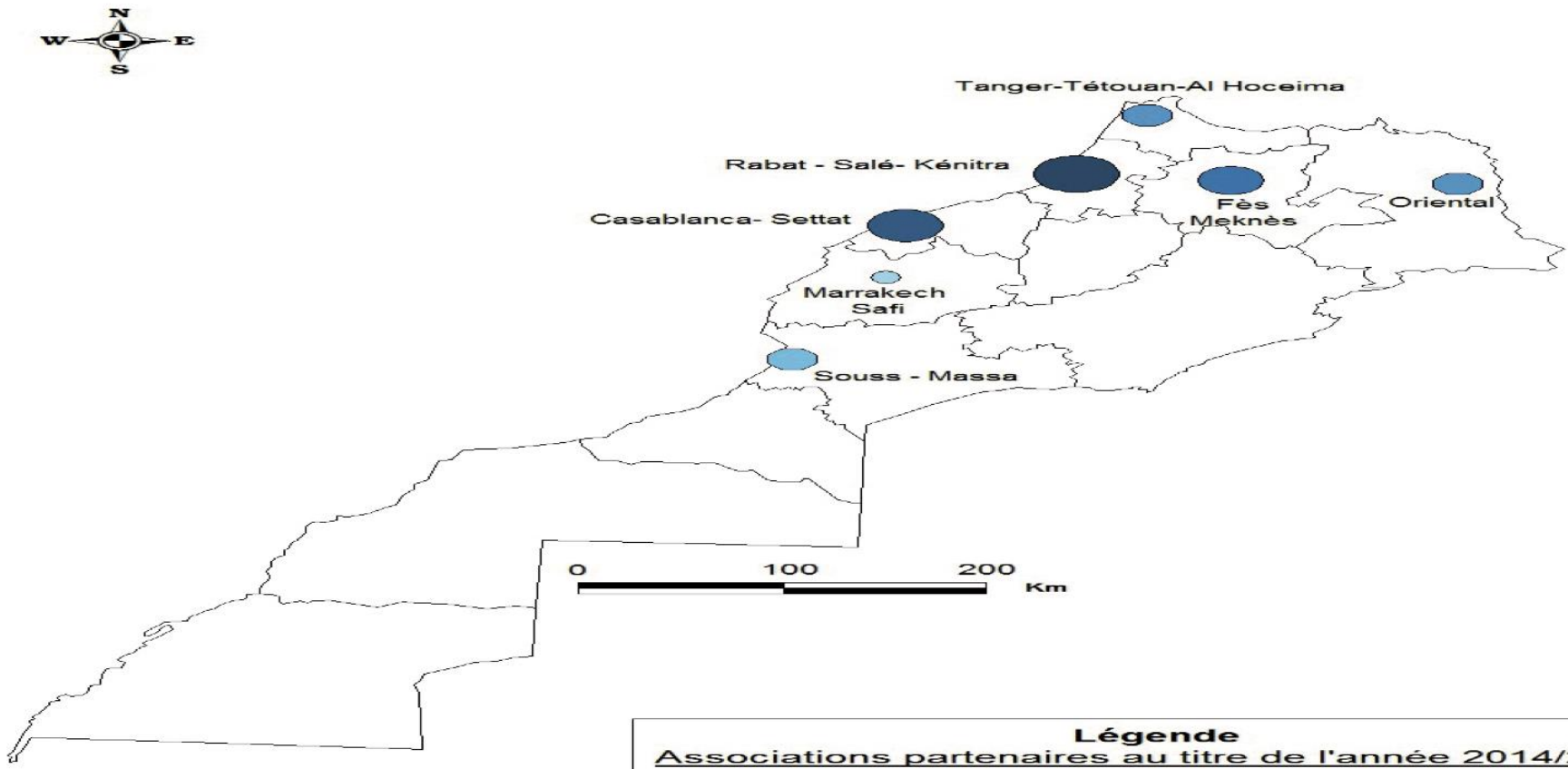

Légende

Associations partenaires au titre de l'année 2014/2015

1
2
3
7
10
15

Réalisée par l'équipe de l'ORMES d'après les données du Ministère Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la migration.

- **أنشطة تقديم الخدمات**

- في البداية، كان الاهتمام منصبا على المهاجر كفاعل في التنمية، وهذا الاهتمام يستجيب للطلب على مستويين:
- (1) المهاجرون المنتمون إلى المناطق الفقيرة: وهنا نلاحظ أن مساهمة المهاجرين نشأت من وعي هؤلاء بواجب المشاركة في تنمية المنطقة الأصل واعتبار ذلك دينا عليهم اتجاه البلد الأصل. ولعل التجربة التي قامت بها في المغرب جمعية " الهجرة و التنمية" تعتبر رائدة في هذا المجال.
- هذه الجمعية واكبت منذ أكثر من 20 سنة أنشطة للتنمية في مناطق ينتمي إليها المهاجرون في جهة سوس وركزت بداية على البنيات التحتية ثم بعد ذلك على المشاريع المدرة للربح. كل هذا بهدف حث الساكنة على الاستقرار والتقليص من نزوح الشباب إلى الهجرة. الهدف رقم: 12
- في البداية، كان نشاط هذه الجمعية ينحصر في تزويد بعض القرى في منطقة سوس بالكهرباء وتأطير بعض الأوراش لتبادل الشباب. لكن في مرحلة ثانية، بدأ الاهتمام ينصب حول إنجاز مشاريع أخرى للبنيات التحتية: التزويد بالماء الصالح للشرب، بناء الطرق، بناء المدارس و بناء المراكز الصحية.
- هذه الأنشطة أنجزت على مر الأعوام بشراكة مع أكثر من 200 جمعية قروية تم إنشاؤها بتأطير من جمعية "الهجرة و التنمية". هذه المقاربة التشاركية مكنت من إقحام الساكنة المحلية في تحديد الحاجيات وإنجاز المشاريع وتدبير هذه المشاريع و مواكبتها.
- ومنذ سنة 2000، و دائما من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية وبهدف حث الساكنة على الاستقرار والتقليص من نزوح الشباب إلى الهجرة، اتسع نشاط الجمعية إلى الأنشطة المدرة للربح. وقد تم إرساء هذا الورش الجديد بتنسيق مع 150 فاعلا في مجال التنمية في عمالة تارودانت (منطقة سوس) مما مكن من اختيار و تهيئ المشاريع الاقتصادية المدرة للربح.
- و قد مكنت هذه المقاربة التشاورية من تعبئة عدد من الشركاء ينتمون إلى ضفتي الحوض المتوسطي: جمعيات المهاجرين، الجمعيات القروية، جمعيات غير حكومية، منتخبون و مصالح إدارية في البلد الأصل و بلدان المهجر، ممولون، و كفاءات مختلفة

- **و قد يتخذ تقديم هذه الخدمات أشكالا أخرى: بعض الأمثلة:**
- في بعض الحالات، تتخذ هذه الخدمات شكل معونات إنسانية، ويمكن أن نذكر نموذجين: "جمعية الجنوب هجرة وتنمية" في العيون و"جمعية عائلات ضحايا الهجرة السرية" في خريبكة، وكلاهما تؤازر عائلات المفقودين و تقدم المعونة القانونية للناجين.

- أنشطة للتضامن مع المهاجرين من جنوب الصحراء: توزيع الأغذية، والملابس والأغطية على هؤلاء المهاجرين في الأماكن التي يتواجدون فيها : حول سبتة و مليلية (الأيادي المتضامنة ،جمعية عائلات ضحايا الهجرة السرية، جمعية بني يزناسن للثقافة والتضامن) وفي العيون (جمعية الجنوب هجرة وتنمية).
-
- مؤازرة المهاجرين المتقاعدين كما هو الحال بالنسبة " جمعية التعاون والتنمية لصالح المتقاعدين وذوي الحقوق في أوروبا والمغرب" (COFRADEM)، و هي جمعية هدفها الرئيسي مساعدة المهاجرين المتقاعدين على الاندماج في المغرب (المساطر الإدارية،...) مع خلق مناصب شغل للمساعدين الاجتماعيين المكلفين بمساعدة المتقاعدين الذين يعانون من مشاكل صحية .

- المرافعة:
- خلال استعراض التقرير الأول المقدم إلى لجنة حقوق المهاجرين التابعة للأمم المتحدة ، تلقت هذه الأخيرة خمسة تقارير موازية منها من ثلاث منظمات غير حكومية مغربية (بموجب القانون المغربي) ومنظمتين غير حكوميتين دوليتين:
- 1 .جمعية الباحثين في الهجرة والتنمية ؛
- 2 .الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.
- 3 .مجموعة مكافحة المرافقة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين GADEM - ؛
- 4. Joint Action for those Forced to Emigrate (JAFEM); (JAFEM)
- 4. التضامن مع العمل المشترك لهؤلاء الذين أجبروا على الهجرة ((JAFEM)
- 5 .أطباء بلا حدود.

- Le Gadem (Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et des migrants) est une association marocaine créée en décembre 2006, suite aux événements de Ceuta et Melilla, par des militants travaillant depuis plusieurs années sur les questions migratoires. En suivant les refoulements des migrants subsahariens à la frontière algérienne lors de ces événements dramatiques, les militants se sont aperçus que les autorités marocaines agissaient en violation des procédures prévues par la loi n°02-03 relative à l'entrée, au séjour des étrangers au Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières. L'idée de créer une association spécialisée en droit des étrangers est alors née avec pour principal objectif la mise en œuvre effective de ces droits au Maroc. Pour y parvenir, le Gadem a choisi d'agir tant sur le plan juridique que politique.

- **أنشطة القرب**
- أنشطة تقوم بها الكثير من الجمعيات: شبكة جمعيات شمال المغرب للتنمية و التضامن (طنجة)، مجموعة مناهضة العنصرية للمؤازرة والدفاع عن الأجانب و المهاجرين(GADEM)، جمعية بني يزناسن للثقافة و التنمية و التضامن(ABCDS)، و جمعية عائلات ضحايا الهجرة السرية (AFVIC)، جمعية اللقاء المتوسطي للهجرة و التنمية(ARMID)،...
- جمعية عائلات ضحايا الهجرة السرية: شريك الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة لانجاز البحث حول هجرة الأفارقة جنوب الصحراء. وللإشارة، فقد فتحت الجمعية مركزين في كل من الدار البيضاء و وجدة يعمل فيهما فاعلون عن قرب مع المهاجرين من جنوب الصحراء. سياسة القرب هذه تطبقها كذلك جمعية بني يزناسن للثقافة والتنمية والتضامن التي ربطت علاقات وطيدة مع هؤلاء المهاجرين في المناطق الشرقية.
- نموذج مؤسسة الشرق والغرب يتميز بكون هذه الجمعية تؤطر أنشطة ثقافية يستفيد منها مهاجرون من جنوب الصحراء: مسرحيات، رسوم متحركة حول الهجرة، و فرق موسيقية. و كذا تنظيم دورات تكوينية من أجل تسهيل اندماج المهاجرين في سوق الشغل.
- **أنشطة التوعية**
- انطلاقا من وعيها بالخطورة التي تشكلها آفة الهجرة السرية بالنسبة للأجيال الصاعدة، جعلت الكثير من الجمعيات من التحسيس بهذه المشكلة إحدى أكبر اهتماماتها لحث الشبات على عدم القيام بهذه "المغامرة". و تقوم هذه الجمعيات بعمليات التحسيس داخل المؤسسات التعليمية، و يكون ذلك في شكل عروض و شهادات و لقاءات تنظم في المدارس والثانويات ومراكز التكوين.

- وتجدر الإشارة هنا إلى الشراكة القائمة بين جمعية أرميد في طنجة ومندوبية التعليم للقيام بهذه الحملات التوعوية في المؤسسات التعليمية. ويدخل ضمن هذه المقاربة نشاط الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة من خلال العروض التي تقوم بها لإثارة الانتباه حول الوضع القانوني وظروف العيش الصعبة التي يواجهها المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء.

- **إدماج الشباب**
- هذا الإدماج يكون أساسا في إطار برامج للتكوين المهني تفتح آفاقا واعدة لتشغيل الشباب. في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى تجربة جمعية "الشرق و الغرب" التي يوجد مقرها في حي يعقوب المنصور وهو حي شعبي بمدينة الرباط. هذه الجمعية تنظم برامج للتكوين المهني في تخصصات لا تقوم بها المؤسسات العمومية مثل مساعد (ة) معالج، مساعد (ة) اجتماعية، مساعد بستاني، دروس الدعم، إعادة تأهيل الشباب المطرودين من المدارس،...
- وفي طنجة، تهتم جمعية التنمية المحلية المتوسطية (ADELMA) كذلك بتكوين الشباب، و هكذا دأبت هذه الجمعية على تنظيم برامج للتكوين في عدة مهن مطلوبة في سوق الشغل المحلي كالخياطة والمعلوميات،...وتنظم هذه الأنشطة في بئر الشفاء وهو حي شعبي بمدينة طنجة. هذا التكوين ينظم بتعاون مع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات (ANAPEC) ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT).
- **تأطير القاصرين**
- لقد أصبحت هجرة القاصرين المغاربة الغير مرافقين ظاهرة جلية ابتداء من بداية التسعينات وتنامت بعد ذلك. والوجهتان المفضلتان لهؤلاء القاصرين هما إسبانيا و إيطاليا. والأسباب التي تحفز هؤلاء على الهجرة هي أساسا: الفقر و الإقصاء وعدم الاستقرار الأسري والهدر المدرسي و عوامل النداء في البلدان المستقبلة وخاصة الإطار القانوني. و هنا نذكر أنه من خلال المعاينة الميدانية، فان القاصرين عادة ما يكونون قبل الرحيل على علم بالقوانين الجاري بها العمل في إسبانيا و إيطاليا وملمين بقنوات الحماية. وهم يعرفون على وجه الخصوص أن القوانين الأوروبية تحميهم وتمنع طردهم بسبب وضعهم كقاصرين.

- ، على مستوى النسيج الجمعوي، أصبحت مسألة القاصرين تشكل إحدى الإهتمامات الرئيسية بالنسبة لبعض الجمعيات مثل جمعية بلنسية لمساعدة اللاجئين (بني ملال) والتي تقوم بعمليات تحسيسية تجاه الشباب و القاصرين حول موضوع أخطار الهجرة الغير قانونية. من جهتها، جمعية الشعلة تقوم بأنشطة جد متنوعة مع اهتمام خاص بالقاصرين الذين أصبحوا يشكلون إحدى مكونات الهجرة المغربية.
- وقد وضعت هذه الجمعية برامج وقامت بأنشطة لحماية القاصرين من الانحراف ومحاربة الهدر المدرسي وهجرة القاصرين التي تظل ظاهرة بارزة في منطقة الشاوية –ورديغة حيث ساءلنا فرع الجمعية في البحث الميداني.

- ولكن إجمالا، واعتبارا لحساسية هذه الظاهرة ، فإنها أصبحت تحظى باهتمام متزايد من طرف النسيج الجمعوي المغربي.

-
- **أنشطة الشراكة**
- أحد الدلائل القوية على حيوية المجتمع المدني هي التجربة المكتسبة في عقد شراكة مع مؤسسات الدولة ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومع المنظمات الدولية والجهات المانحة.
- وتشارك أيضا هذه المنظمات غير حكومية في شبكات. حيث أن تأطير الذي توفره بعض الشبكات مثل "الفضاء الجمعوي" أو "القاعدة الأورومتوسطية" يسمح لهذه المنظمات من الاستفادة من دورات تكوينية والمشاركة بانتظام في النقاشات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بقضية الهجرة (حقوق الإنسان، والتنمية المحلية، الشراكة الأورومتوسطية...)

- **الوسائل و الإكراهات**
- **الوسائل البشرية والمادية**
- الوسائل غير متناسبة، حيث نجد الجمعيات الأقل تقديما، لديها مكتب مع 5 أشخاص: جمعية التعاون والتنمية لفائدة المتقاعدين ومن لهم الحق أوروبا المغرب (ACODFRADEM)، واثنين من أكبر الجمعيات وهي : الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH)، ومؤسسة الشرق والغرب (FOO).
- تضم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان 70 قطاعا(فرعا)، يضم كل منها بين 5 إلى 7 أشخاص.
- الهجرة هي الاهتمام المركزي لخمسة فروع في الشمال، و فرعين في الوسط، و فرع في وجدة وواحد في الحسيمة بالإضافة للجان مركزية، أي ما مجموعه 40 شخصا مهتمين بهذه الملف.
- يضم كل مكتب امرأة واحدة على الأقل، ولجميع الأعضاء مستوى عموما أكثر من البكالوريا.
- من جانبها تضم مؤسسة الشرق والغرب 60 شخصا، 162 أستاذا و4800 مستفيدا.
- حسب الجنس : 40 من أصل 60 الدائمين من النساء
- حسب المستوى التعليمي : 90 ٪ على الأقل لديهم بكالوريا + 4.
- وعموما، فإن نسبة النساء متغير جدا، وتتراوح بين80٪ (مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين Remigrants) إلى الغياب التام للنساء في اثنين من المنظمات غير الحكومية في الشمال الشرقي، وهي منطقة معروفة بالمحافظة.
- ونفس الشئ، فإن المستوى التعليمي لمديري هذه المنظمات غير الحكومية يتجاوز عموما البكالوريا، ونادرة هي تلك التي تضم أشخاص لديهم مستوى أقل من بكالوريا.

- إن دراسة مسألة الهجرة في خطاب الفاعلين الجمعويين في المغرب تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية:
  - دور المهاجرين في تنمية مناطق المنشأ؛
  - الدفاع على حقوق المهاجرين في المغرب وفي البلدان المضيفة ؛
  - الدفاع على الأجانب في المغرب.
- وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه المهاجرون في تنمية مناطق المنشأ، ترجمت هذه الرغبة في إشراك هؤلاء المغتربين في جهود التنمية في البلاد وجعلهم مواطنين كاملين إلى واقع ملموس بإنشاء دعامات مؤسساتية.

- خلف تعزيز الروابط بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية آثارا إيجابية على التنمية المحلية. فقد مكن العمل الجمعوي في بعض المناطق من تطوير البنية التحتية الأساسية : كهربة العالم القروي، برامج التزود بالماء الصالح للشرب وتهيئة الطرق وبناء المدارس والوحدات الصحية و المكتبات القروية...، وكلها مشاريع مدعومة بتبرعات عينية أساسا في شكل تجهيزات ومعدات طبية.
- فيما يخص البعد حقوقي، وهو المحور الذي يستقطب باهتمامنا، فإن نشاط الجمعيات المغربية المناضلة من أجل حقوق المهاجرين ينصهر ضمن الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وفقا للأحكام ذات الصلة بالقانون الدولي. إذ أن الأولوية في هذا الشأن، هي الاعتراف للمهاجرين سواء كانوا مغاربة أو أجانب بجميع الحقوق التي تنطبق على جميع البشر بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية.

- نموذجان: مؤسسة الشرق و الغرب و الهجرة و التنمية و الفرع النقابي للمنظمة الديموقراطية للشغل مجموعة مناهضة العنصرية ....و الجمعية المغربية للدراسات

- تسعى مؤسسة الشرق والغرب ، التي تأسست في عام 1994 ، إلى توفير هيكل لتعزيز الثقافات من هنا وفي أي مكان آخر ، وفتح مجلس إدارتها لشخصيات من مختلف البلدان. إنشاء منطقة استقبال للاجئين وطالبي اللجوء (يوميًا) وبرامج تدريب وتعليم ودعم للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وتعتزم استئناف الحوار والمساهمة في التفاهم بين الحضارات

- تم إنشاء ODT-I كأول اتحاد لدمج العمال المهاجرين. تم القيام بالكثير من العمل لتعبئة وتعزيز حقوق المهاجرين من خلال هذه المنظمة ، مما يساهم أيضًا في ظهور قيادة مؤهلة بين العمال المهاجرين.

- معظم الأحزاب السياسية سواء المنتمية للأغلبية الحالية أو للمعارضة تملك أقساما ومكاتبا أو وفروعا لها في المهجر. وتتواجد معظم هذه التمثيليات في البلدان الرئيسية المستقبلة للهجرة المغربية أي فرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا واسبانيا

- في المغرب ، يلعب المجتمع المدني دورًا رائدًا في توطيد حقوق الإنسان ، وقد تم تعزيزه بالاعتراف الدستوري في عام 2011 ، مما أعطاه مكانة شريك مؤهل قانونيًا للمساهمة في تطوير وتنفيذ و تقييم السياسات العامة.
- ونتيجة لذلك ، شارك المجتمع المدني المغربي في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للهجرة واللجوء ، من خلال آلية دائمة للتشاور وضعتها الوزارة المسؤولة عن المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة.

- وأقرّ الوزير المنتدب المكلف المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، عبد الكريم بن عتيق، بـ"صعوبة تطبيق البرامج المتعلقة بالمهاجرين"، معتبرًا أن دور المجتمع المدني مركزي في العملية، و"من دونه لا يمكن تفعيل سياسة الهجرة واللجوء بشكل فعال".
- وأكد بن عتيق، في كلمة ألقاها بالمناسبة، أن سياسة الهجرة "تعني توفير كل الشروط والظروف الملائمة للاستقرار، وليس الاقتصار فقط على منح وثيقة إدارية للمهاجرين"، مشددًا على أن الصعوبات تبدأ مباشرة بعد "التسوية القانونية لملف المهاجرين واللاجئين فوق التراب الوطني"، داعيًا إلى تطوير الشراكات مع الجمعيات المدنية لتعزيز فرص اندماج المهاجرين واللاجئين.
- وعاد بن عتيق ليؤكد على أنه من دون مجتمع مدني "لا يمكن تفعيل مجموعة من الآليات، منها التي تسمح بالمواكبة من أجل اندماج مدرسي حقيقي، والذي من دونه ستفشل سياسية الهجرة واللجوء"، وهو ما يمثل دعوة صريحة من بن عتيق، لممثلي الجمعيات المشاركة في اللقاء من أجل مساعدة الدولة في إدماج المهاجرين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد

- L’Organisation Démocratique de Travail (ODT)
- Ce syndicat est très engagé dans le traitement des questions liées à la migration de la main- d’œuvre. D’ailleurs, il est le seul syndicat marocain à avoir créé une section pour encadrer les
- travailleurs immigrés de différentes nationalités, dénommée « l’Organisation Démocratique des Travailleurs Immigrés au Maroc ». L’ODT est également membre de la Commission Locale pour la Régularisation des Migrants.
- L’ODT mène plusieurs activités au profit des migrants notamment:
    - - Le soutien aux migrants réguliers et irréguliers dans la perspective d’arriver à la régularisation de tous,
    - - La concertation sur des questions relatives à la migration de la main-d’œuvre avec les partenaires nationaux comme le Conseil National des Droits de l’Homme, la Délégation Interministérielle des Droits de l’Homme, le Conseil de la Communauté Marocaine à l’Etranger et le Ministère chargé des Marocains Résidant à l’Etranger.
    - - La coordination en matière de migration de la main-d’œuvre avec les instances internationales et onusiennes représentées au Maroc, notamment l’Union Européenne, l’OIT et l’UNHCR,
    - - L’organisation de séminaires, de journées d’étude et de rencontre de sensibilisation autour des thématiques se rapportant à la migration,
    - - Des interventions directes pour aider les travailleurs migrants à surmonter les difficultés qu’ils rencontrent notamment en matière d’emploi et de conflits de travail.
- L’ODT déplore l’inexistence au Maroc de mécanismes permanents de coordination et de concertation pour une bonne gouvernance de la migration de la main-d’œuvre entre tous les partenaires sociaux.[167]
- L’ODT s’intéresse également aux questions des MRE, notamment celles concernant leur retour. Ces contacts avec les syndicats dans les pays d’accueil ne sont pas très développés, mais elle est disposée à les affermir si ses moyens humains et financiers le lui permettent.
- La Confédération Démocratique de Travail (CDT)
- Elle est considérée parmi les organisations de travailleurs les plus actives au Maroc et s’intéresse de plus en plus aux questions de la migration de la main d’œuvre.
-
- L'Union Marocaine du Travail (UMT)
- Pour l’UMT, la migration sur le sol marocain est essentiellement de transit et de travail. Il s’agit d’une nouvelle problématique émanant d’une migration de fait, qui n’est ni contrôlée ni organisée. En négociant cette problématique avec l’Europe le Maroc devait la négocier également, et essentiellement, avec les pays subsahariens émetteurs.
- L’UMT était parmi les premiers syndicats qui ont attiré l’attention des pouvoirs publics sur le phénomène migratoire, sur le sol marocain, et a appelé à la mise en place d’une nouvelle politique en la matière, notamment à travers les conventions bilatérales et les accords de main-d’œuvre pour organiser la migration de travail en fonction des besoins du marché de l’emploi national.

- **Recommandations générales**
- Il n’est guère à démontrer l’éminence du rôle de la société civile dans la mise en place, le suivi et l’évaluation de toute politique publique. Ce sémi- naire a été l’occasion de confirmer encore une fois cette réalité à travers le débat riche ainsi que les recommandations constructives qui en sont émanées :
- Ø Impliquer, nécessairement, la société civile dans toutes les étapes d’élaboration, d’exécution et de suivi des politiques publiques en matière de migration ;
- Ø S’orienter vers la mise en place d’un espace d’échange qui devrait allier les pouvoirs publics, les associations des migrants, les syndicats, le patronat, les institutions et espaces de recherche. Cet espace servira de plateforme pour la médiation, l’échange, la recherche et l’accompagnement de la politique migratoire ;
- Ø Prévoir la déclinaison territoriale des politiques publiques en matière de migration, dans le cadre de la mise en œuvre de la régionalisation avancée ;
- Ø Mettre en place des programmes de renforcement des capacités et professionnalisation des acteurs de la société civile, par le biais de l’assistance technique et opérationnelle ;
- Ø S’enquérir des bonnes pratiques de la société civile à l’échelle internationale en matière d’intégration sociale des migrants (coopération et jumelage) ;
- Ø Encourager le partenariat et le réseautage entre les acteurs de la société civile : Mise en place d’une base de données intégrée, partage des bonnes et mauvaises pratiques... ;
-
- Ø Intensifier le partenariat entre l’Etat et la société civile par le biais d’une meilleure formalisation du rôle des associations ;
- Ø Impliquer, de façon plus importante, les représentations diplomatiques et consulaires des pays d’origine des migrants et renforcer la coopération Sud-Sud, triangulaire et décentralisée ;
- Ø Orienter les financements prévus par les différents bailleurs de fonds et organisations internationales vers la réalisation des priorités nationales en adoptant des règles et conditions claires et transparentes.